

تعزيز مشاركة النساء الريفيات المنتجات في التعاونيات في اليمن^١

السياق

يهدف موجز السياسات هذا إلى المساهمة في النقاش الدائر حول دور التعاونيات في توليد فرص العمل وكسب الدخل للنساء في اليمن وسائر الدول العربية. وغالبًا ما يقال أن المرأة الريفية في المنطقة هي مُمكنة أكثر من نظيرتها في الحضر، كونها تعمل في الحقول إلى جانب الرجال. غير أن عملها يبقى بلا أجر ويشكل الزواج المبكر وعدم النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والأراضي قضايا ملحة في المناطق الريفية، خصوصًا بالنسبة إلى الشابات. فإن التقدم الاقتصادي للمرأة في هذه الحالات يعوقه النقص لجهة النفاذ إلى المهارات والتدريب. كما ويُعتبر احتكاك النساء الريفيات مع مقدمي الخدمات الزراعية محدودًا بالمقارنة مع الرجال، نظرًا لكونهم غالبًا من الرجال. كذلك، فإنه نادرًا ما تُنقل المعرفة بشأن التكنولوجيات الجديدة إلى النساء إذ غالبًا ما تميل هذه المعرفة إلى التغاضي عن المسائل المتعلقة بعبء عمل المرأة الريفية وقيودها ومسؤولياتها (إشم وعميره، ٢٠٠٩).

تعمل النساء في اليمن أساسًا في الزراعة (٨٨,١ في المئة). وتُعتبر غالبية النساء في الزراعة عاملات مساهمات من الأسرة، تليهن العاملات لحسابهن الخاص وصاحبات العمل وأعضاء تعاونيات المنتجين

تلعب الأنشطة التعاونية النظامية واللانظامية دورًا مهمًا لجهة تنظيم سكان الريف من أجل تقاسم المخاطر وتجميع الموارد وتوفير الائتمان، لا سيما بالنسبة إلى



إطار ١: المبادئ التعاونية

- العضوية الطوعية والمفتوحة للجميع
- ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء
- الإستقلالية والإستقلال
- التعليم والتدريب والمعلومات
- التعاون بين التعاونيات
- الإهتمام بالمجتمع المحلي

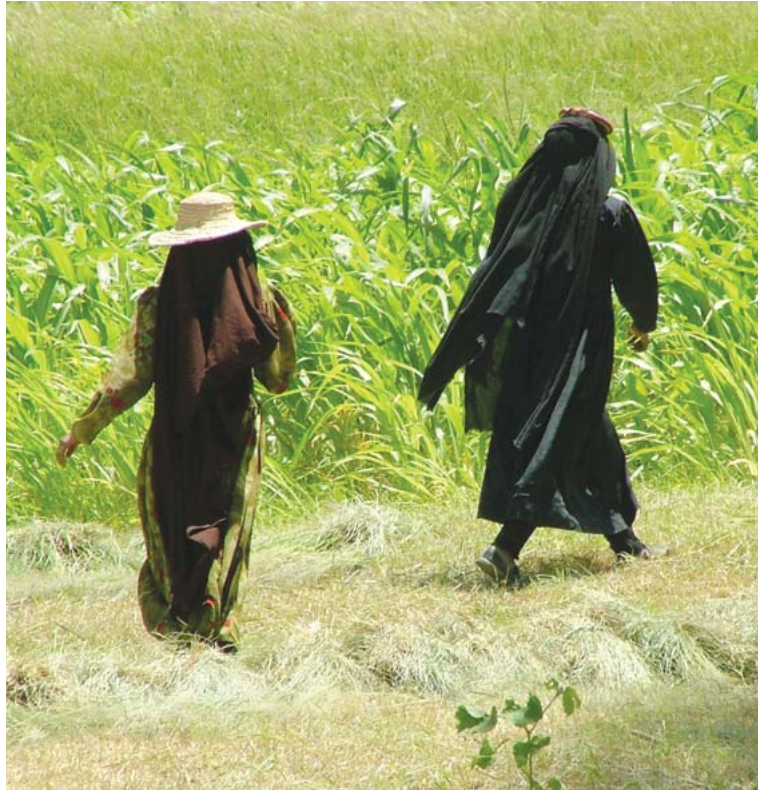
المصدر: مكتب العمل الدولي (٢٠٠٢).

^١ يستند هذا الموجز إلى تقييم حالة النساء الريفيات المنتجات في التعاونيات في اليمن التي قامت به سيفيل سيربيس بالتعاون مع علي الأشول لمصلحة منظمة العمل الدولية.

وكما هي الحال في معظم المجتمعات الريفية، فلليمن تاريخٌ طويلٌ من حيث التضامن المجتمعي وجهود المساعدة الذاتية. فقد استحدثت التعاونيات النظامية في الجنوب عام ١٩٥٦ وفي الشمال عام ١٩٦٣. ونظم تطويرها بعد توحيد البلاد قانون التعاون الصادر عام ١٩٩٤ والذي ألغى بموجب قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية عام ١٩٩٨. ويحدد هذا القانون التعاونيات باعتبارها "منظمات إقتصادية واجتماعية ديمقراطية طوعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة".

النساء الريفيات والتعاونيات

تشكّل نسبة التشغيل في التعاونيات أقل من ٥,٠ في المئة من التشغيل الإجمالي في اليمن وإن كانت هذه النسبة أعلى نوعاً ما في المناطق الريفية مما هي عليه في المناطق الحضرية. رغم ذلك، كانت غالبية العاملين في التعاونيات من المستخدمين في مقابل أجر مدفوع نقدًا أو عينًا (أنظر جدول ١) سواء لدى الرجال (٨٢,٢ في المئة) أو النساء (٦٩,٩ في المئة). ويشكّل ثاني أكبر أنماط العمل في التعاونيات العمال المساهمون من الأسرة لدى النساء (١٤,١ في المئة)، وأصحاب عمل لدى الرجال (٦,٨ في المئة).



النساء اللواتي لا تتوفر لهنّ إلا الفرص المحدودة ويغيب دورهنّ وصوتهنّ. وتشكّل التعاونية "جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طوعية لتحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويُسرف عليها ديموقراطياً" (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢). وتشدّد مبادئ التعاونيات على فتح باب العضوية والمشاركة الاقتصادية أمام الجميع في المؤسسات التي تصنّف على أنّها تعاونيات.

جدول ١. العمل التعاوني في اليمن، ٢٠٠٤، نسب مئوية

رجال	نساء	
٢,٦	٨,٦	مبتدئ
٤,٢	١٤,١	عامل مساهم من الأسرة
١١,٨	١٩,٠	مستخدم بأجر عيني
٧١,١	٥٠,٩	مستخدم بأجر نقدي
٣,٢	١,٢	عامل لحسابه الخاص
٦,٨	٤,٩	صاحب عمل
٠,٢	١,٢	غير محدد
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧.

تعاونية فتميل إلى أن تكون مختلفة بين الرجال والنساء. هذا وتميل تعاونيات الرجال والتعاونيات المختلطة اعتبار الربح سبباً أكثر أهمية لإنشاء التعاونيات، في حين تُعنى التعاونيات النسائية أكثر بوضع أسس التضامن وتمكين أعضائها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعتي الأهداف تنسجمان مع المبادئ التعاونية المحددة دولياً.

بناءً على أعدادها المحدودة، يمكن القول أن التركيز على التعاونيات الخاصة بالنساء الريفيات لا يمكنه الاعتماد على الدور الفعلي للتعاونيات النظامية بل على إمكانياتها. وفي حين أنه من المهم ألا يتم رسم صورة متفائلة بشكل مفرط، فإنه من الممكن أيضاً المجادلة بأن التخفيف من التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الريفية في التعاونيات يسمح بتقاسم المخاطر وتجميع الموارد والتعلم معاً وتوليد الدخل وتحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والأسرة. إن اعتماد التعاونيات على كثافة العمل قد يدعم تعزيز فرص العمل، وقد تساهم عملية صنع القرار فيها في تحسين وضع المرأة ومكانتها (إشم وعميره، ٢٠٠٩).

التحديات القائمة في وجه مشاركة النساء الريفيات المنتجات في التعاونيات

إطار ٣: يبدو القانون القبلي سائداً بشكل أكبر في بعض المحافظات

تبدو النساء في المناطق الريفية، وتحديدًا النساء القبليات، عرضةً لمزيد من القيود المفروضة على حقوق الميراث. فإن محافظات عمران وحجة ومحويت وشبوة ومأرب والجوف تخضع للقوانين العرفية القبلية التي قد تقيد نفاذ النساء الريفيات إلى المعلومات والخدمات وموارد السوق. بدوره، يمكن لقانون الأحوال الشخصية أن يحد من تنقل النساء لا سيما في المناطق الريفية حيث يحتجّن إلى إذن من الزوج أو الأولياء لمغادرة المنزل بهدف السفر. ويحد ذلك من قدرتهن على التحرك بحرية لبيع منتجاتهن ودخول المصارف وفتح الحسابات المصرفية وتسجيل أعمالهن التجارية والانخراط في العمل لحسابهن الخاص. فالنساء إما لا يعرفن حقوقهن القانونية وإما لا يطالبن بها بسبب الضغوط الاجتماعية المفروضة عليهن.

إطار ٢: التوزيع الجغرافي للتعاونيات النسائية

تمّ تحديد تسع تعاونيات نسائية فقط في كل من صنعاء وإب وعمران. ولم تتواجد أي تعاونية نسائية في محافظة ذمار.

صنعاء: الريد النسوية (١٨٤ عضواً)،

وادي سنوان (١٤٠ عضواً)،

الأمل النسوية (٢٨٠ عضواً) = ٦٠٤

إب: المرأة الريفية (٢٥٧ عضواً)،

الريف النسوية (٥٤ عضواً)،

أرض سبأ (٤٨٠ عضواً)،

السلامي (٥٠ عضواً)، العرفان (٧١ عضواً) = ٩١٢

عمران: خاراف النسوية (١٤٤ عضواً)

مجموع الأعضاء : ١٦٦٠

هذا ويمكن تقسيم التعاونيات في اليمن إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية والحرفية. وتبدو التعاونيات الزراعية النموذج الأكثر انتشاراً في المناطق الريفية، لكنّ تعاونيات زراعية عدّة في اليمن تبقى غير ناشطة نظراً للنقص في الموارد والمهارات الإدارية ومحدودية الدعم الحكومي وتحديات النفاذ إلى الأسواق. وتشير التقارير إلى أن غالبية التعاونيات الزراعية تقتصر على الرجال فقط أو هي تعاونيات مختلطة تشهد مشاركة محدودة للنساء الريفيات المنتجات.

إن مؤسسات عدّة مسجلة كتعاونيات قد لا تكون تعاونيات بالفعل. فغالباً ما يتم تسجيل الشركات الخاصة كتعاونيات بهدف الاستفادة من الفوائد القانونية والصناديق المتوفرة للتعاونيات. هذا ويتمّ تسجيل المنظمات غير الحكومية كتعاونيات على الرغم من كونها مؤسسات دعم وليس مشاريع تعاونية

من أصل ٤٢٧ تعاونية مسجلة لدى اتحاد التعاونيات الزراعية في اليمن، فإن عشر منها فقط هي تعاونيات نسائية. وقد أفادت معظم النساء الريفيات اللواتي تمت مقابلاتهنّ أنّهنّ يفضلن أن يكنّ جزءاً من تعاونيات نسائية فحسب. كما وأُشرن إلى أن الرجال في التعاونيات المختلطة غالباً ما يميلون إلى السيطرة على القرارات والمسؤوليات الإدارية. أما أهداف إنشاء جمعية

إطار العمل القانوني والحقوق القانونية

يُعتبر اليمن من بين الدول العربية الأكثر تصديقاً على اتفاقيات العمل الدولية، وقد التزمت الحكومة رسمياً في العام ١٩٧٩ بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، لا تزال اللامساواة قائمة في تشريعات وممارسات الأحوال الشخصية والميراث.

على الرغم من حظر قانون العمل اليمني وقانون الخدمة المدنية التمييز بين الجنسين على صعيد الأجور والمرتبات والترقيات وظروف العمل، فإن معظم النساء الريفيات المنتجات لا يعرفن حقوقهن فيعملن لساعات طويلة في ظروف غير آمنة، في مقابل أجور زهيدة أو حتى دون مقابل، فيفتقرن إلى شتى أشكال الحماية الصحية أو حماية الأمومة.

إن الحد الأدنى من مدخلات رأس المال لإنشاء التعاونيات النسائية هو ٥٠٠ ألف ريال يمني. وعلى الرغم من كون هذا المبلغ ما دون رأس المال المطلوب لإنشاء تعاونيات الرجال، إلا أنه يبقى مرتفعاً بالنسبة إلى النساء الريفيات، ما يشكل عائقاً آخر أمام تطوير التعاونيات. هذا وتتواجد الشركات النسائية الفردية في الريف اليمني، وإن بأعداد محدودة. لذا، فإن خدمات الدعم المالية وغير المالية تُعتبر ضرورية لزيادة أعدادها.

إطار ٤: أعمال جمعة علي الناجحة في مجال إنتاج البخور

قررت جمعة علي إنتاج البخور وتصميم المباخر في المنزل من أجل تحسين وضع عائلتها المالي. "إن الحياة صعبة للغاية هنا في ريف لحج فالموارد الوحيد هو المطر، ويستفيد منه أساساً أصحاب الأراضي والمزارعون. لذا لم يكن أمامي سوى خيار البدء بتجارة البخور." وقد نجحت جمعة في غضون أشهر وبمساعدة زوجها في بيع البخور في أسواق لحج. وبعد عامين، بدأت تستقبل طلبات التجار من عدن نظراً لأن منتجاتها عالية الجودة. وقد ساعد نجاح أعمالها على تربية أولادها وتعليمهم: فابنتها اليوم تتخصص في مجال الطب في جامعة عدن فيما يرتاد أبنائها الثلاث الأصغر سنًا المدرسة الثانوية. وقد اشترت جمعة لزوجها مؤخراً دراجة نارية يستخدمها ليساهم في زيادة دخل الأسرة.

دور المعايير الاجتماعية

غالبًا ما تُعتبر القيود الاجتماعية المفروضة على التنقل عائقًا أساسيًا أمام نفاذ المرأة إلى الموارد، بما في ذلك المعلومات والأسواق. لكن هذه القيود المنتشرة على نطاق واسع ليست ثابتة بل تختلف بحسب عدد من العوامل، بما في ذلك الفروق الإقليمية. وتخضع المعايير الاجتماعية السائدة لتحديات الفقر والصراع والتشرد. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من معدلات انتشار الأمية بين النساء ولا سيما في المناطق الريفية، فإن نسبة التعليم تشهد نموًا ملحوظًا، ما يعزز التطلعات الجديدة بين الشابات.

"يُمنع على المرأة الذهاب وحدها إلى السوق لبيع المنتجات. لذلك يأتي الناس إليّ لشراء منتجاتي. وفي بعض الأحيان، أبيع منتجاتي لأبناء القرية ولأشخاص أعرفهم" - منتجة ريفية

المربع ٥: أحلام راضية الحجي المؤجلة

راضية امرأة شابة تعيش في قرية بيت الحجي الصغيرة في المنطقة الريفية من محافظة ذمار. اضطرت راضية إلى ترك المدرسة الابتدائية لمساعدة عائلتها في الحقول. وعندما بلغت السادسة عشرة من العمر، اقتربت من تحقيق حلمها في أن تصبح مشهورة في تجارة الماشية. فقامت بشراء ٢٠ خروفاً وبقرة بعدما تلقت دعمًا ماليًا من والدها. واليوم، تملك راضية ثلاثة خراف وبقرة فقط. "إضطرت إلى بيع الماشية لأنني وعائلتي كنا بحاجة إلى المال. فقد شهدنا في السنوات الثلاث الماضية مواسم جافة فجفت الآبار في حين لم تساعدنا الحكومة في دعم مشاريع التنقيب." بالإضافة إلى ذلك، اقتصر صنف التدريب في المنطقة على الخياطة وحياسة الصوف. وتعتبر راضية هذه الصنوف جيدة ولكنها "لا تساعدني على تحقيق أحلامي".

النفاذ إلى المعلومات والموارد

إن مخصصات الموازنة والخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة والري محدودة. علاوة على ذلك، هناك نقص لجهة الخدمات البيطرية والزراعية مثل المبيدات والأسمدة والبذور وأنظمة الري البعلية (مضخات المياه والمحاريث وغيرها). وبالتالي، تعتمد التعاونيات على



مشاركة النساء في الزراعة هي قضية نسائية. وقد نتج عن ذلك سلسلة من النشاطات المنفصلة التي لم يتم دمجها بشكل صحيح في السياسات والبرامج السائدة ضمن الوزارة. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لبناء العلاقات مع سائر الدوائر ولتنمية القدرات، أسفر القصور في مخصصات الموارد البشرية والموازنة عن تهميش الإدارة وإعاقة الهدف المتلخص في إدماج النوع الاجتماعي ضمن وزارة الزراعة والري.

السير قدماً: بعض الأفكار والتوصيات

في ما يلي بعض الأفكار والتوصيات الخاصة بالسياسات والبرامج والتغيرات المؤسسية التي من شأنها تعزيز عمل النساء الريفيات المنتجات وتعاونياتهن في اليمن.

الاعتراف بحقوق النساء الريفيات المنتجات

لا بدّ من ضمان التطبيق الفعال للتشريعات القائمة في المناطق الريفية:

- تحديث والتنسيق بين مختلف القوانين (كقوانين الموارث والأحوال الشخصية والتعاون والمياه) من خلال الجهود الداعية إلى جعلها أكثر استجابة للنوع الاجتماعي
- وضع استراتيجيات من شأنها ضمان توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل السكان الريفيين بشكل عام والنساء الريفيات المنتجات وأعضاء التعاونيات بشكل خاص

مصادر تمويل دولية، ما يشكل تحدياً للاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل عدم النفاذ إلى وسائل النقل الأساسية وإلى البنية التحتية تحدياً بالنسبة إلى جميع المنتجين في المناطق الريفية، وتحديدًا للنساء الريفيات المنتجات اللواتي يحظرن عليهنّ التسويق لمنتجاتهنّ والتواصل مع سائر التعاونيات.

القدرات الإدارية التعاونية

إنّ المهارات الإدارية للأعضاء في التعاونيات النسائية والتي من شأنها تمكينهنّ من إدارة التعاونيات بفاعلية وتعزيز العمل الجماعي وتوليد الدخل والمساهمة في تغيير عقليات الأعضاء نحو ثقافة موجهة نحو السوق تبقى محدودة. أما تنمية قدرات مستخدمي وأعضاء التعاونيات فتساهم أيضاً في كسر حاجز التهميش المفروض على التعاونيات النسائية.

صنع القرار في التعاونيات المختلطة

أظهرت المشاورات مع أعضاء التعاونيات أنّ النقص من حيث مشاركة النساء في عمليات صنع القرار ضمن التعاونيات المختلطة يحبط انتساب بعض النساء إليها.

”في التعاونيات المختلطة يميل الرجال إلى السيطرة على التمويل والقرارات وإدارتها، فيما ينحصر دور النساء في الإنتاج، ما يسبّب نوعاً من التوتر يؤدي إلى قفل التعاونيات.“ - امرأة ريفية منتجة

إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة والري

تدير النساء ٣ إدارات فقط من أصل ٢١ إدارة تابعة لوزارة الزراعة والري. أما عدد النساء الموظفات فيها فيشكل ١٥٠٠ من أصل ١٢٣٠٠ موظف. هذا ولا وجود للنساء الأعضاء في هيئات صنع القرار التابعة للوزارة بما فيها المجلس الرئيسي لصنع القرار. من جهتهم، يعترف المراقبون في هذه الوزارة بحاجتها إلى إعادة النظر في هيكلتها وسياساتها المتعلقة بالموارد البشرية وأنظمة الرصد والتقييم وهيئة صنع القرار لتفعيل التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين ضمن الوزارة.

استند إنشاء الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية في العام ١٩٨٥ إلى حد كبير إلى المفهوم القائل بأن



التوعية والتشجيع على مشاركة النساء الريفيات المنتجات في التعاونيات

لا بد من تعزيز معرفة النساء الريفيات المنتجات لجهة حقوقهنّ وفهم قيمة العمل الجماعي المعتمد في التعاونيات. ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر:

- توفير التعليم الأساسي للنساء الريفيات في اليمن
- توعية النساء الريفيات المنتجات على حقوق الملكية والتملك وفقاً لقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل والقانون التعاوني

- توفير فهم أفضل لمفهوم التعاونيات وقيمة العمل الجماعي المعتمد فيها بين النساء الريفيات المنتجات

تكييف أنشطة التدريب على التعاونيات والمهارات بما يتلاءم مع حاجات النساء الريفيات المنتجات

لا بد من تطوير التدريب المتعلق بالإدارة التعاونية وبالمهارات الإنتاجية الأخرى وتنفيذه لاستهداف النساء الريفيات المنتجات، وذلك عبر:

- تدريب النساء الريفيات المنتجات على الإدارة التعاونية وتنمية المشاريع وتنفيذها، بالإضافة إلى معرفة كيفية تعبئة الموارد والنفاز إلى الخدمات التقنية والمالية

- تطوير برامج بناء القدرات لتعزيز الدور القيادي للمرأة ضمن المشاريع التعاونية في المناطق الريفية
- تدريب النساء الريفيات المنتجات وأعضاء التعاونيات على مهارات القيادة الفاعلة والمفاوضة والتسويق والمحاسبة

تسهيل النفاذ إلى الموارد

لا بد من توليد دعم منظمات القطاعين العام والخاص من أجل استدامة وتقديم التعاونيات الريفية بشكل عام والنسائية بشكل خاص وذلك عبر:

- تحسين نفاذ التعاونيات النسائية الريفية إلى الموارد

وإلى شبكة مزودي الخدمات المالية العاملين ضمن قطاعي المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعليم والتدريب التقني والمهني

- تنفيذ المشاريع المائية بهدف تحرير النساء الريفيات من استهلاك الوقت والعمل بشكل مكثف من أجل نقل المياه لمسافات بعيدة

- تشجيع المصارف وسائر مزودي الخدمات المالية على توسيع نطاق خدمات الائتمان المناسبة وإنشاء إجراءات إقراض بسيطة وسهلة المنال

- تشجيع النساء الريفيات المنتجات على بناء جمعيات المدخرات والائتمان الخاصة بهنّ

التواصل والنفاذ إلى الأسواق

إنّه لمن الضروري تعزيز التواصل وتنسيق عملية التسويق بين التعاونيات وسائر مؤسسات القطاع الخاص لضمان النفاذ إلى الأسواق وذلك عبر:

- بناء علاقات متينة بين التعاونيات النسائية ومؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة كاتحاد المستثمرات العربيات ومجلس سيدات الأعمال في اليمن

- العمل مع مزودي الخدمات المالية كوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والاتحاد التعاوني الزراعي من أجل النفاذ إلى أسواق جديدة

إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة والري

المراجع

إشم، س. وم. عميره. ٢٠٠٩. "النساء الريفيات المنتجات والتعاونيات في حالات النزاع في الدول العربية"، دراسة قُدمت في ورشة عمل لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية بعنوان "الثغرات والاتجاهات والبحوث الحالية في أبعاد المساواة بين الجنسين للعمالة الزراعية والريفية: سبل متميزة للتغلب على الفقر"، روما، ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩ خ نيسان/ أبريل.

مكتب العمل الدولي. ٢٠٠٢. توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعين (جنيف).

اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن. ٢٠٠٦. التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (صنعاء).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن والجهاز المركزي للإحصاء. ٢٠٠٧. النتائج النهائية لإحصاء السكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٤ (صنعاء).

لا بد من تعزيز جهود إدماج النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة والري بما في ذلك الهيئات المؤسسية لصنع القرار والسياسات والممارسات التي تعنى بالموارد البشرية وأنظمة الرصد والتقييم، وذلك عبر:

- إجراء التدقيق في مراعاة المساواة بين الجنسين وتطوير خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الوزارة، بما في ذلك إعادة النظر في هيكلية التوظيف وتوصيف الوظائف، وتخصيص الموارد والموازنة، وإجراءات صنع القرار وأنظمة الرصد والتقييم
- زيادة التعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة من أجل ضمان مشاركة النساء في اجتماعات مجلس الوزارة الاستشاري
- إعادة النظر في تخصيص الموارد البشرية والموازنة خاصة بالإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية لضمان وجود مخصصات كافية
- إدراج الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية في عملية صنع القرار من قبل وزارة الزراعة والري وربطها مباشرة بمكتب الوزير





تم إعداد هذا الموجز من قبل منظمة العمل الدولية/
المكتب الإقليمي للدول العربية في حزيران/ يونيو ٢٠١٠.
مرجع الصور: لارا أولنهاوت.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الإتصال.

في لبنان:

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر، الطابقان ١١ و ١٢
شارع جوستنيان، القنطاري
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٦
beirut@ilo.org
www.ilo.org/arabstates
<http://www.ilo.org/gender>

في اليمن:

الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
صندوق بريد رقم ٢٨٩٠ ميدان التحرير
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٢٧٤٩١٥
فاكس: ٩٦٧-١-٤٨٢١٧١
gdww2005@y.net.com
<http://mosaldgdww.org/>